

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/19
15 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثلاثون

نيويورك، ١ - ٥ آذار / مارس ١٩٩٩

* البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون التقني

بعض المبادئ التوجيهية الهدافة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلقة بالإحصاءات

مذكرة من الأمانة العامة

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيي إلى اللجنة الإحصائية تقريراً عن بعض المبادئ التوجيهية الهدافة إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلقة بالإحصاءات، يرد في المرفق. وكان هذا التقرير إحدى نتائج حلقة العمل المعنية بتحسين التعاون التقني في مجال الإحصاءات، المعقدة في فوربرغ بهولندا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧.

٢ - وقد أفاد التقرير أيضاً من ملاحظات أدلى بها الفريق العامل المعنى بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي التابع للجنة الإحصائية في دورته التاسعة عشرة (نيويورك، ١٠ - ١٢ شباط / فبراير ١٩٩٧)، فضلاً عن مكاتب إحصائية وطنية مختلفة ولجان إحصائية إقليمية. وهو محال إلى اللجنة بناء على طلب من الفريق العامل التابع للجنة الإحصائية (انظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ٣١).

٣ - وإذا وردت أية ملاحظات إضافية على التقرير فسوف تعرض على اللجنة شفويًا في أثناء دورتها الثلاثين.

.E/CN.3/1999/1

*

.../..

020299 020299 98-31207



المرفق

بعض المبادئ التوجيهية الهدافة الى إرساء ممارسات جيدة في مجال التعاون التقني المتعلقة بالإحصاءات

أولا - مقدمة

- ١ - قررت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والعشرين (نيويورك، ١١ - ١٤ شباط / فبراير ١٩٩٧)، مناقشة موضوع التعاون التقني مناقشة تفصيلية في المجتمعات المستقلة. وبناء على ذلك، عقدت هيئة الإحصاءات الهولندية، في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اجتماعين لحلقة العمل المعنية بتحسين التعاون التقني في مجال الإحصاءات في فوربرغ بهولندا نظرت خلالهما في عدد من الورقات والمساهمات. واستنادا إلى تلك الورقات والمناقشات التي أجريت، تم إعداد تقرير مفصل إلى جانب هذه الوثيقة الموجزة، وقامت اللجان الإقليمية بالنظر فيها في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨. وقد عدل هذا الموجز ليأخذ الملحوظات المدنى بها في الاعتبار، وهو مقدم إلى اللجنة الإحصائية من أجل مزيد من المناقشة بغرض الاتفاق على مبادئ توجيهية تتعلق بالتعاون التقني في مجال الإحصاءات.
- ٢ - ويشمل التعاون التقني المتعلقة بالإحصاءات تبادل وتطوير الدراسة والخبرة التقنية من أجل بناء قدرات لإنتاج الإحصاءات واستعمالها. ولأنشطة التعاون التقني مجال واسع، يتراوح بين الاتصالات غير الرسمية في الأفرقة العاملة والاجتماعات الدولية والبرامج المتعددة الهدفية إلى تحسين الإحصاءات. ولكي يكون ناجحاً، يجب الاضطلاع به كشراكة بين مختلف المنظمات المختصة، التي ينبغي أن تكون لها أهداف مشتركة.
- ٣ - والمبادئ التوجيهية (أو التوصيات) الواردة أدناه تستند إلى التوافق الواسع في الآراء الذي توصلت إليه حلقة العمل المعنية بتحسين التعاون التقني في مجال الإحصاءات والمشاورات التالية لها. وتشمل عدداً من التوصيات الرامية إلى تحسين التعاون التقني في إطار الشراكة، ولكن هذه المجموعة من المبادئ لا تدعي الاشتغال على كل شيء بقصد هذه النقطة. وهناك تذليل يشتمل على قوائم مرجعية تعين على إجراء دراسة أكثر تفصيلاً.
- ٤ - ويفترض في المبادئ التوجيهية أن تساعد الشركاء في عملية التعاون التقني على وضع نماذج وفقاً لأفضل الممارسات الممكنة في التعاون التقني. وهي ترمي أيضاً إلى تشجيع البلدان على الإفادة إفادة مثلثي من الإحصاءات وعلى الالتزام بتحسين النظام الإحصائي الوطني، وذلك على سبيل المثال بكثافة توفر ما يفي بالغرض من الموظفين والمعدات والإدارة والموارد الأخرى وبالسماح بالاستقلال المهني .

ثانيا - ممارسات جيدة لأغراض التعاون التقني

- ٥ - فيما يلي معايير مقترحة لممارسات جيدة. إن التعاون التقني ينبغي:
- (أ) أن يكون تابعا للطلب، مستندا إلى تقديرات احتياجات المستعملين والأولويات النسبية، بما فيها الحاجات الوطنية والإقليمية والدولية؛
 - (ب) أن يقع ضمن إطار استراتيجي شامل حسن التوازن وبرنامج عمل لتطوير الإحصاءات الوطنية؛
 - (ج) أن يأخذ في الاعتبار استراتيجيات تنمية الموارد البشرية وغيرها من الموارد، واحتياجات تطوير المنظمات والمؤسسات، فضلا عن مجالات العمل التقني؛
 - (د) أن يكون مرنا وأن يأخذ في الحسبان الأوضاع والثقافة واللغة المحلية وبيانات السياسة العامة والمرحلة التي بلغها تطوير الإحصاءات؛
 - (ه) أن يكفل التزام كل من الحكومات والمباحثين وأن يكمل النقص في الموارد الوطنية، في الوقت الذي يمكن فيه النظم الإحصائية الوطنية المتلقية والحكومات من أن تكون في موقع الصدارة؛
 - (و) أن يتصدى لاحتياجات المجموعات الإقليمية من البلدان حيث يمكن أن يكون اتباع نهج موحد مجديا، في الوقت الذي يعترف فيه بأن التغاير بين البلدان يعني أن لها احتياجات وأولويات مختلفة عديدة، حتى عندما تنتج نواتج متشابهة. ويمكن أن تدعم البرامج الإقليمية للتعاون التقني التعاون بين وأو ضمن المجموعات الإقليمية؛
 - (ز) أن يكون حسن التصميم، بأن يستخدم على سبيل المثال نهجا إطارية منطقية، بما فيها تحديد الأهداف ومعايير النجاح مقدما، وأخذ المسائل ذات النطاق الأوسع الخارجة عن النطاق المباشر للمشاريع الفردية في الاعتبار؛
 - (ح) أن يشجع المشاركة التامة من جانب جميع كبار ذوي المصلحة وأن يولي عنايته لاهتماماتهم؛
 - (ط) أن ينفذ وفقا للمعايير الفنية مستخدماً أنسنة نموذج للتعاون (أي أن يعمل مارشون كل بمفرده أو معا مع بلدان فردية أو مجموعات إقليمية، إما بصورة مستقلة أو في مشاريع مشتركة)؛
 - (ي) أن ينفذ باستخدام نهج منظم، ربما بالرجوع إلى شكل ما من أشكال الأطر المنهجية؛

- (ك) أن يوحد تدريب الموظفين بطريقة تجعل تأثيره على أهداف المشروع أقرب ما يكون إلى الكمال؛
- (ل) أن يستخدم آليات ملائمة للرصد والتقييم لتسهيل التنفيذ الفعال للمشروع وتبادل الخبرات وأخذ الدروس؛
- (م) أن يكون منسقا فيما بين المباحثين وفيما بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني بطريقة دينامية لتلافي حدوث ازدواج في الجهد وتشجيع التكامل ووحدة العمل؛
- (ن) أن يسلم بأن تحقيق نظام إحصائي كامل يمكن أن يستغرق وقتا طويلا.

ثالثا - اعتبارات عامة متعلقة بالسياسة

- ٦ - لاعتبارات العامة التالية المتعلقة بالسياسة صلة بدراسة التعاون التقني لأغراض الإحصاءات:
- (أ) إن من واجب النظام الإحصائي الوطني أن يوفر للحكومة والجمهور والقطاع الخاص معلومات إحصائية سديدة وموثوقة لأغراض التطوير الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والبيئي في البلد؛
- (ب) إن صياغة أكثر دقة لنوع وتوارد وشمول المعلومات المتواхى يتبعها ينبغي أن تأتي كنتيجة لحوار متوازن بين المستعملين والمنتجين؛
- (ج) إن كلا من منتجي ومستعملي المعلومات الإحصائية ينبغي أن يؤدوا دورا نشطا في صياغة برنامج العمل الإحصائي؛
- (د) إن الشركاء في التعاون التقني ينبغي أن يكونوا ملتزمين بالبرامج والعمليات التي تجري صياغتها؛
- (ه) إن أهمية الإحصائيات الوطنية ينبغي أن يُعترف بها من قبل السلطات الوطنية، بأن توفر هذه السلطات الدعم، على سبيل المثال، لما يلي:

١‘ توفر بيئة قانونية ومؤسسية صالحة للعمل؛

٢‘ توفر موظفين يتصفون بالكفاية والإيمان بعملهم؛

٣، توفر التجهيزات والبرامج الحاسوبية والمعدات الأساسية؛

٤، الالتزام بالمارسات الإدارية الجيدة؛

٥، الدراسة بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

رابعا - أهداف التعاون التقني ومعايير نجاحه

٧ - للشركاء المتنوعين في التعاون التقني في العادة أهداف متعددة ولذلك لهم معايير مختلفة في الحكم على نجاح التعاون التقني. بيد أن تصميم مشاريع التعاون التقني يتمنى أن يشمل جميع كبار ذوي المصلحة، وأن يحدد أهدافا مشتركة وربما متعددة. ويمكن أن يقاس النجاح بالتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف ذات النطاق الأوسع، وكذلك بتحقيق أهداف وسيطة وغايات أكثر تحديدا.

٨ - وقد تم تحديد الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) زيادة وتحسين استعمال إحصاءات أفضل في المجالات الرئيسية بغية توفير الأساس للسياسة العامة والتخطيط وصنع القرارات ورصد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وقرارات الاستثمار؛

(ب) زيادة القدرة والامكانيات الإحصائية على إنتاج إحصاءات في المجالات ذات الأولوية، وإنتاج هذا النوع من الإحصاءات؛

(ج) القدرة على تعزيز وتطوير النظم والقدرات في الأجل الأطول.

خامسا - قوائم مرعجة بإجراءات أو مسائل محددة يتعينأخذها في الاعتبار في تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني

٩ - ناقشت حلقة العمل المعنية بتحسين التعاون التقني في مجال الإحصاءات مسائل مختلفة ذات صلة بتصميم وتنفيذ برامج التعاون. وكان من بين تلك المسائل الآليات اللازمة لتحديد وترتيب أولويات احتياجات المستعملين والنهج الاستراتيجية لوضع وتنفيذ برامج العمل، والجوانب الرئيسية في تصميم المشاريع، ونماذج التعاون والأطر المفاهيمية، والعوامل التي تؤثر في التنفيذ. وتردد القوائم المرجعية الخاصة بهذه المسائل في التذيل.

سادسا - الرصد والتقييم

- ١٠ - الغرض من الرصد هو التتحقق من التقدم أثناء التنفيذ بغية تحديد أية مشاكل تعرضه وتعديل المشروع وفقاً لذلك. كما أنه يقيم تقدم المشروع نحو تحقيق أهدافه الوسيطة والنهائية، ويوفر فرصة للحوار.
- ١١ - التقييم عند انتهاء المشروع يتبعه أن يساعد في استفادة الدروس وتبادل الخبرات بين المشاريع والبلدان. ويمكن أن يأخذ في الاعتبار التأثير (مثلاً فيما يتعلق باستخدام الأحصاءات)، والنواتج المنجزة (الملاءمة والجودة وإمكانية الحصول عليها) وأو المدخلات (الكفاءة والفعالية)، والقابلية للاستدامة (استدامة النظم المنشأة والقدرات الحاصلة).
- ١٢ - وينبغي أن يكون حجم آليات الرصد والتقييم مناسباً لحجم المشروع ومدة تنفيذه وطبيعته.
- ١٣ - ويكون أفضل إنجاز للتقييمات في العادة عندما يقوم بها خبراء مستقلون ولكنهم على جانب كبير من المعرفة.
- ١٤ - ويتم الرصد أثناء تنفيذ المشروع في العادة من خلال التقييم الذاتي من قبل الشركاء في المشروع.

سابعا - التنسيق

- ١٥ - يلزم التنسيق لتلافي المشاريع المتضاربة، والسعى إلى تحقيق تضاد الجهد وإيجاد الظروف المثلث للعمل معاً في شراكات، ويمكن تحقيقه على خير وجه من خلال:
 - (أ) قيام النظام الاحصائي الوطني المستفيد بالدور الرئيسي في عملية التنسيق؛
 - (ب) توضيح الأهداف والقيم والأساليب المشتركة بين الشركاء في المشروع؛
 - (ج) إقامة عملية تبادل المعلومات وتقاسمها فيما بين الشركاء المعنيين؛
 - (د) تنسيق عمل الأفرقة العاملة الإقليمية أو المواضيعية لضمان تبادل المعلومات؛
 - (ه) توسيع نطاق تبادل المعلومات بين الخدمات الاحصائية الوطنية بحيث يشمل جميع المنظمات ذات الصلة، بما فيها البنك المركزي ووزارة المالية؛
 - (و) تعديل التنسيق لتحسين تصميم المشاريع المشتركة أو التكميلية والأنشطة التي يضطلع بها شركاء مختلفون.

تذليل

قواعد مرجعية بإجراءات أو مسائل محددة يتعين أخذها في الاعتبار في تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني.

ألف - مسائل التصميم

١ - فيما يلي قائمة مرجعية مقترحة بإجراءات أو مسائل محددة يتعين أخذها في الاعتبار.

احتياجات وأولويات المستعملين

١ - تحديد احتياجات المستعملين الرئيسيين وأولوياتهم.

٢ - إنشاء آليات لتقرير ترتيب الأولويات وحل التناقضات.

٣ - كفالة ألا تطغى الاحتياجات الدولية ومزايا النواتج الإحصائية المتتسقة على الاحتياجات الوطنية.

٤ - إقامة حوار بناءً مع المستعملين والمنظمات الممولة للبرامج الإحصائية؛ وتستطيع لجان المستعملين والمنتجين وأو اللجان الاستشارية الإحصائية المساعدة في هذه العمليات.

برنامج العمل الإحصائي والاحتياجات من الموارد

٥ - إقامة برامج عمل إحصائية واستراتيجيات تبين كيفية توزيع الموارد.

٦ - تحديد النواتج والأنشطة والمدخلات والثغرات في الموارد.

استراتيجيات لتنفيذ برامج العمل

٧ - صياغة استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية.

٨ - وضع نظم للمعلومات واستراتيجيات لنشرها.

٩ - أخذ المركز القانوني في الاعتبار وصياغة استراتيجيات للتنظيم والاتصال.

نهج إطاري منطقي

١٠ - ربط المدخلات بالأنشطة ذات الصلة التي تفي بالنواتج وبالأهداف التربوية والنهائية للتعاون التقني.

١١ - إنشاء مؤشرات للنجاح وآليات للرصد عند الشروع، مع وضع تقييم للعوامل الخارجية التي تؤثر على المشروع، وخاصة عوامل الخطر التي قد تحول دون تحقيق المشروع أهدافه.

١٢ - التحقق من الموافقة الجماعية لكتاب أصحاب المصلحة على وسائل الرصد والتقييم.

دور التعاون التقني

١٣ - التتحقق من أن التعاون التقني يكمل الموارد والالتزامات الوطنية.

١٤ - التتحقق من أنه مرتبط بزمن، مع وجود استراتيجيات "خروج" واقعية.

١٥ - التتحقق من أنه يدعم الخطط الوطنية لتطوير الإحصاءات والاستراتيجيات المرتبطة بها.

١٦ - التتحقق من أن قياده وتنسيقه في يد المؤسسات الإحصائية الوطنية المتلقية/الشريكية والحكومات.

١٧ - إدراك أن دور الخبراء التقنيين هو تقديم المشورة والمساعدة للشركاء وإشراكهم في المهارات والمعلومات والخبرات.

باء - نماذج للتعاون وأطر مفاهيمية للتنفيذ

٢ - ينبغي دراسة أنواع مختلفة من نماذج التعاون لانتقاء الأنسب منها؛ فمثلاً يمكن أن تقوم النماذج على أساس احتياجات:

(أ) بلد واحد له مانح واحد أو أكثر، يعملون إما مستقلين أو معاً في مشاريع مشتركة.

(ب) مجموعة بلدان (وهو النهج الإقليمي) لها مانح واحد أو أكثر/شريك واحد أو أكثر يوفر الاحتياجات، يعملون إما مستقلين أو معاً في مشاريع مشتركة؛

(ج) أية تشكيلة من البلدان المتلقية وأو مجموعات من البلدان لها مانح واحد أو أكثر، يعملون إما مستقلين أو معاً في مشاريع مشتركة.

٣ - يمكن تصميم الأطر المفاهيمية باستعمال أبعاد عدة، يمكن أن تبني بها سلسلة من المصنوفات أو المكعبات. وفي هذا النهج، تمثل كل مصنوفة جزءاً معيناً من النظام الإحصائي. فمثلاً، عند استخدام نهج ثلاثي الأبعاد:

(أ) يمكن أن يمثل أحد الأبعاد المسوح الإحصائية المختلفة المتعلقة بميدان محدد، مثل إحصاءات المشاريع؛

(ب) ويمكن أن يتكون بعده ثان من الهيكل التفصيلي لعملية الانتاج الإحصائي المتصلة بذلك الميدان المحدد. ويمكن أن يوفر الهيكل خيارات مختلفة للهيكل المنهجي لعملية الانتاج الإحصائي الخاصة بذلك الميدان المحدد. ويمكن أن يوفر الهيكل خيارات مختلفة للحلول المنهجية؛

(ج) يمكن بناء هذه الأنواع من المصفوفات لميادين الميكتنة، والسجل التجاري العام، والإحصاءات الاجتماعية، وإحصاءات المشاريع، والحسابات القومية ومسائل السياسة العامة؛

(د) ويمكن أن تشير كل خلية أو عدد من الخلايا في هذه المصفوفات إلى المضمون المحتمل لإجراء أو أكثر في ميدان التعاون التقني؛

(هـ) وبعد الثالث الذي يمكن إضافته إلى هذه المصفوفات هو عدد البلدان التي تشتراك في مشروع إقليمي. ويبين هذا بعد أنواع الإجراءات، استناداً إلى مضمونها، التي يمكن أن تكون ذات فائدة لبلدان عدّة.

جيم - قائمة مرجعية بالعوامل التي تؤثر في عملية التنفيذ

٤ - ترد أدناه قائمة مرجعية بالعوامل التي تؤثر في عملية التنفيذ.

العوامل المؤثرة في القدرة الاستيعابية

١ - كتابة مسودة عقد لإضفاء الطابع الرسمي على المدخلات التي يعتزم تقديمها جميع الشركاء في عملية التعاون التقني؛

٢ - اعتماد نهج من التكيف وفقاً للظروف المتغيرة؛

٣ - كتابة مسودة بالتوافق الوسيطة لتوفير الوثائق ذات الصلة بالمشروع؛

٤ - إنشاء واستعمال الأدوات الداعمة وتعديلمها في جميع أنحاء المنظمة؛

٥ - إيلاء اهتمام مستمر للحوار بين المستعمل والمنتج؛

٦ - إعطاء أولوية للتنسيق الداخلي لحفظ باقي المنظمة على المشاركة؛

- ٧ - إنشاء أفرقة عاملة داخلية لدعم عملية التنسيق الداخلي؛
- ٨ - إيلاء اهتمام دائم للتطورات المتعلقة بالمؤسسات والمنظمات التي تدعم ديمومة منجزات المشاريع.
- العوامل المؤثرة في المدخلات المقدمة من مختلف الشركاء**
- ٩ - جعل المسؤولية المؤسسية عن التعاون التقني جزءاً من العقد بغية تقوية الأساس الأخلاقي للشراكة في التعاون التقني.
- ١٠ - كفالة الالتزام الطويل الأجل عندما يلزم اشتراك المانحين اشتراكاً عميقاً.
- ١١ - كفالة توفر جودة كافية في الموظفين.
- ١٢ - كفالة وجود مرونة في جانب المدخلات.
- ١٣ - تلافي الاتصالات التسلسلية الهرمية.
- ١٤ - جعل ثقافة الشعور بمشاعر الغير والتفاهم أولوية نظراً إلى الحاجة إلى المقبولية.
- ١٥ - تذكر أن تكلم اللغة وجود جو إيجابي يجعلان مهمة الاتصال أيسراً بكثير.
- ١٦ - كفالة أن يكون تسليم المدخلات متفقاً مع الجدول الزمني للعملية.
- ١٧ - دعم الأخلاقيات بتوفير إدارة واضحة للمشاريع بدون إفراط في عدد المديرين.
- ١٨ - كفالة وجود برامج تدريبية وافية بالغرض موجهة إلى الموظفين المناسبين ومركزة على التدريب العملي القصير، كلما كان ذلك ملائماً.
- ١٩ - استخدام النهج الإقليمية، سواءً لتبادل المعلومات بين المستفيدين أو كشكل من أشكال التعاون، بطريقة مسؤولة.
- ٢٠ - استعمال البريد الإلكتروني وغيره من أدوات الاتصال لتعجيل عملية الاتصال.

اتفاق الشركاء على تصنيف المشاريع

- ٢١ - كفالة اتفاق الشركاء على صفات المشروع، بما فيها الحجم، والمدة، والموقع (الموقع)، والمواصفات المالية، والموضوع، وال نطاق، والتنظيم والنتائج المتوقعة.
- ٢٢ - كفالة اتفاق الشركاء على الأشخاص المنخرطين في العمل وعلى مراكزهم؛ ومعرفتهم لثقافته ولغة البلد/المنظمة؛ ومستوى خبرتهم الفنية (متخصصة أو عامة)؛ ومراكزهم الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل؛ ونوع المعدات والأدلة التي ستستعمل؛ ودور التدريب (يمكن إعطاء المشورة بطريقة تشخيصية في صورة تقييمات أو مراجعات حسابية).

— — — — —